الغانم يعزي نظيريه في الهند بضحايا الفيضانات

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتين إلى رئيس البرلمان الهندي اوم بيرلا وإلى رئيس مجلس الولايات الهندي فينكايا نايدو عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة التي هطلت على ولاية مهاراشترا في الهند وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين.

مرزوق الغانم

«التشريعية» تناقش اقتراحات وملاحظات النواب على قانون حق الاطلاع على المعلومات منتصف سبتمبر المقبل

أكد رئيس لجنة الأولويات وعضو لجنة الشؤون التشريعية النائب أحمد الفضل أن قانون حق الاطلاع، على المعلومات، من القوانين الحديثة ليس في الكويت فقط بل على مستوى العالم مقارنة بكل قوانين الشفافية.

وأوضح في مداخلة مع تلفزيون المجلس أن القانون يتيح لجميع الباحثين عن المعلومات سواء أكاديمين أو اقتصاديين أوغيرهم بالاطلاع على المعلومات لدى الجهات الحكومية.

وأضاف أن هذا الأمر مهم جدًا لأن الحكومة لا تتيح كل البيانات المطلوبة بشكل تلقائي خاصة البيانات الدقيقة التي لا يطلبها كل الناس.

وأشار إلى أن قانون حق الاطلاع سوف يحث الجهات الحكومية على نشر المعلومات ويعزز الشفافية ويبعد تهم عدم الشفافية عن الجهات الحكومية.

وقال الفضل إن القانون أعيد إلى اللجنة التشريعية وهو معروض مع عدد من الاقتراحات من النواب ولم يتسع الوقت لكي ينتهي المكتب الفني للجنة لعرضه مرفقًا بجداول مقارنة للاقتراحات، وتوقع أن يعرض على اللجنة في منتصف سبتمبر المقبل أو بداية أكتوبر حينما يكتمل النصاب اللازم لاجتماع اللجنة.

وأشار الفضل إلى أن لجنة الشؤون التشريعية لم تجتمع اليوم لعدم اكتمال النصاب بسبب العطلة الصيفية ومن المتوقع ألّا تجتمع إلا في منتصف شهر سبتمبر .

في موضوع آخر قال الفضل إن إقرار الحكومة اللوائح التنفيذية لقانوني (تجنيس 4 آلاف) و(حظر الشهادات غير المعادلة) أمر جيد لكن هناك قوانين قديمة لم توضع لوائحها وهي أقدم من تلك القوانين التي أقرت حديثًا في آخر جلسة لمجلس الأمة .

وأوضح أنه على سبيل المثال فإن تفعيل المادة 31 من قانون الرياضة يتطلب أن تقوم وزارة التجارة بوضع لائحة الشركات التجارية الرياضية وهذا لم يحدث رغم إقرار القانون عام 2017 .

وبين أن دور لجنة الأولويات ليس فقط وضع جدول أعمال الجلسات أو ترتيب الموضوعات لكن يمتد دور اللجنة إلى ملاحقة الحكومة ومتابعة إقرار اللوائح التنفيذية للقوانين التي يقرها مجلس الأمة.

أحمد الفضل

الحجرف: جاهزون لمناقشة مقترحات مواد نظام الاستبدال

أكد وزير المالية الدكتور نايف الحجرف التزام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتطوير مواد قانون التأمينات الاجتماعية التي تنظم (الاستبدال) على ضوء المقترحات المقدمة من بعض النواب لتطوير هذا النظام ودراسة مدى تأثيرها على صناديق المؤسسة.

وشدد الوزير الحجرف وهو رئيس مجلس إدارة (التأمينات الاجتماعية) في بيان صادر عن المؤسسة امس استعداد (التأمينات) لمناقشة جميع تلك المقترحات بشأن نظام الاستبدال في اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة متى ما تمت الدعوة إلى حضور اجتماع اللجنة.

وذكر أن (التأمينات الاجتماعية) تسلمت عددا من المقترحات النيابية كان آخرها المقترح المقدم من النائب نايف المرداس وآخرون حول تطوير بعض مواد قانون التأمينات التي تنظم الاستبدال (استبدال المعاش التقاعدي) والتي تعكف المؤسسة حاليا على تطويرها وإيجاد بدائل أخرى تتوافق مع مقترحات النواب بما يحفظ حقوق المؤمن عليهم والمتقاعدين وتقديم أفضل البدائل.

وأعرب عن الأمل في أن تناقش جميع الاقتراحات بعد إجازة عيد الأضحى المبارك متمنيا انتهاء اللجنة من تقريرها ورفعه إلى مجلس الأمة قبل بدء دور الانعقاد المقبل.

يذكر أن (الاستبدال) هو نظام تكافلي ذو طبيعة خاصة يحكمه قانون المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم 61 لعام 1976 والمواد المتعلقة بالاستبدال هي أرقام 77 و78 و79.

نايف الحجرف

نائب وزير الخارجية بالإنابة يقدم واجب العزاء بوفاة وزيرة خارجية الهند السابقة

الشيخ د.أحمد ناصر المحمد

قام نائب وزير الخارجية بالإنابة السفير الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح امس بتقديم واجب العزاء لحكومة وشعب جمهورية الهند الصديقة إثر وفاة وزيرة خارجية جمهورية الهند السابقة سوشما سواراج.

وأعرب الشيخ أحمد ناصر المحمد في كلمة خطها في سجل التعازي بمقر سفارة الهند لدى الكويت عن اعتزازه وتقديره لمواقف الفقيدة ومساهماتها الفعالة في تعزيز وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين مستذكرا مناقبها الحميدة ودورها البارز إقليميا ودوليا الذي حظي بتقدير وإحترام الأوساط الدبلوماسية والمجتمع الدولي.وتوجه ببالغ التعازي وخالص المواساة لأسرة وذوي الفقيدة متضرعا للباري عز وجل أن يلهمهم جميل الصبر والسلوان.

«التجارة» تؤكد تطبيقها للقانون للمحافظة على أسعار الأسماك

أكدت وزارة التجارة والصناعة امس تطبيقها للقوانين التي تضمن ضبط الأسواق ومحاربة التلاعب والغش والحد من الظواهر السلبية في مزادات سوق السمك حفاظا على الأسعار الحقيقية وعدم تضرر المستهليكن.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي أنها ستقوم باستخدم جميع الخيارات المتاحة لها قانونيا بالتعاون مع هيئتي (الزراعة) و(القوى العاملة) وذلك لمحاسبة مرتكبي مخالفة الامتناع عن الصيد لتقليلهم من نسبة معروض السمك ورفعهم للأسعار المصطنعة.

وأضافت أنها لن تسمح بأي ممارسات ومخالفات وأعمال منافية لقوانين السوق المنظمة للمزادات في أسواق الأسماك والخضروات والفاكهة والناشئة عن تهافت جموع من غير أرباب مهنة السمسرة من المضاربين أو المتلاعبين الذين يتلاعبون بأسعار المزايدات.

وذكرت التجارة أن القانون (رقم 10 لسنة 1979) المتعلق بشأن الإشراف على الإتجار في السلع وتحديد أسعار منح وزير التجارة والصناعة صلاحية إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوفير بعض السلع اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

وأوضحت أن المادة الأولى وفقا للقانون المذكور نصت على «أنه للوزير أن يستولي عند الضرورة على أي سلعة مقابل تعويض عادل يراعي في تقديره التكلفة ونسبة معقولة من الربح» لافتة إلى أن «هذا التعويض تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير فضلا عن تنظيم طريقة بيع أي سلعة أو يقيد نقلها من جهة إلى أخرى».

وأفادت بأن المادة الثانية من القانون نصت على «حظر العمل على ارتفاع اسعار السلع ارتفاعا مصطنعا ويعتبر من وسائل ذلك إذاعة اخبار غير صحيحة بين الجمهور او تخزين او اخفاء كميات من السلع بقصد تحقيق ربح لا يكون نتيجة طبيعية لواقع العرض والطلب».

وبينت أن عقوبة مرتكبي تخزين السلع أو إخفائها بقصد الربح الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن ألفي دينار كويتي (نحو 6ر6 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد عن 10 آلاف دينار (نحو 33 ألف دولار) أو بأحدى هاتين العقوبتين وفقا للمادة (14) من القانون ذاته.

وقالت إن المادة الثالثة نصت على «إيجاز إخضاع بعض السلع لنظام التسعير ويصدر بتحديد هذه السلع والأسعار المحددة لها قرار من وزير التجارة والصناعة».

وكشفت (التجارة) عن آلية جديدة لتسريع وصول السمك المستورد إلى السوق المحلي بالتعاون مع الجمارك يبدأ تنفيذها اعتبارا من اليوم الجمعة إذ تقوم الأخيرة بالكشف على البرادات في المنافذ وتختمها بالرصاص وتتجه مباشرة إلى سوق (شرق) بالعاصمة.

وأضافت أن هذه الآلية تهدف الى توفير كميات السمك التي تلبي احتياجات المستهلكين والقضاء على ما يشوب مزادات سوق السمك من ممارسات ومخالفات أدت إلى رفع مصطنع للأسعار ومواجهة أي محاولات تضر بالمستهلكين.

وكيل «الداخلية» يتفقد استعدادات مطار الكويت لموسم الحج

قام وكيل وزارة الداخلية بالتكليف الفريق الشيخ فيصل نواف الأحمد الصباح امس بجولة تفقدية إلى مطار الكويت الدولي وذلك للوقوف على مدى الجاهزية والاستعدادات خلال فترة سفر الحجاج إلى بيت الله الحرام.

وأوضحت (الداخلية) في بيان صحفي أن الفريق النواف اطلع خلال جولته التفقدية على آلية سير العمل في (كاونتر) جوازات المطار وإجراءات سفر حملات الحج الكويتية والعابرين (ترانزيت) الى الأراضي المقدسة في صالة المغادرين وعملية تأمين كل التسهيلات لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والحالات الإنسانية. وذكرت أن الفريق النواف تفقد أيضا صالتي المغادرين والقادمين وصالة إصدار التأشيرات وبوابات الدخول والخروج واستمع إلى شرح عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتحقيق الانسيابية في حركة المسافرين والمرونة في التعامل والنظام المستحدث لسرعة الحصول على التأشيرات الإلكترونية الفورية.

وأضافت أنه اطلع كذلك على آليات عمل غرفة العمليات داخل المطار المصممة وفق أحدث النظم الإلكترونية العالمية كما تفقد جناح (سقيا الحاج) الذي أقامته الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالتعاون مع الإدارة العامة لأمن المطار والذي يقدم فيه كل خدمات الضيافة والرعاية لجميع حجاج بيت الله الحرام.

وأفادت بأن الفريق فيصل النواف أشاد بجهود رجال الأمن بالمطار وكفاءتهم وقدرتهم على تنفيذ المهام والواجبات المنوطة بهم معربا عن تقديره لجميع العاملين في المطار لما يقومون به من دور انساني واجتماعي يبرز الوجه المشرق للبلاد.

«الجمارك»: مشروع المراقبة الإشعاعية يقي البلاد من خطر تسرب المواد المحظورة

أعلنت الإدارة العامة للجمارك الكويتية امس بدء الخطوات التنفيذية لتدشين مشروع المراقبة الإشعاعية للمنافذ الجمركية الذي يقي البلاد من خطر تسرب المواد المحظورة وخلو البضائع منها.

وقال المدير العام للجمارك المستشار جمال الجلاوي في تصريح صحفي إن الهدف من المشروع هو حماية البلاد من خطر التداول غير المشروع للمواد الاشعاعية والنووية بما يمكن المنافذ الجمركية من حظر تسريب هذه المواد الخطرة والاكتشاف المبكر لأي خطر إشعاعي.

ولفت الجلاوي إلى أن إقامة هذا المشروع يأتي ضمن الخطط الاستراتيجية للادارة العامة للجمارك للعام (2019–2020) موضحا أن مراكز المراقبة الاشعاعية ستقام في كل من موانئ الشويخ والدوحة والشعيبة إلى جانب مركزي النويصيب والسالمي.

وأوضح إلى أن المشروع يأتي كذلك في إطار تنفيذ البنود التعاقدية مع الشركة المستثمرة (جلوبال) لافتا إلى أن الفرق العاملة في تدشين المشروع قامت في الفترة من 5 أغسطس الجاري حتى يوم أمس بزيارات ميدانية للمواقع والأماكن المذكورة.

من جهته قال المنسق العام لشؤون المنافذ رئيس ميكنة العمل الجمركي والنظم الأمنية طلال العيدان في تصريح مماثل إنه تنفيذا للبنود التعاقدية مع شركة (جلوبال) جرى التنسيق مع جميع الأطراف المعنية بهذا الخصوص وهي وزارة الصحة ممثلة في ادارة الوقاية من الإشعاع ووزارة الداخلية ممثلة في إدارة المنافذ البرية ومؤسسة الموانئ الكويتية.

جمال الجلاوي

وأضاف العيدان أن الجهات المذكورة قامت بتنظيم زيارات ميدانية بحضور الشركة الألمانية المنفذة للمشروع بالاضافة إلى فريق المشروع والشركة المستثمرة إذ جرت زيارة المواقع التي سيتم بها وضع بوابات لكشف الإشعاع.

وذكر أنه خلال الزيارات الميدانية قامت الفرق بمسح ميداني وعمل تخطيط لتلك المواقع إضافة لإنجاز الترتيبات اللازمة تمهيدا للبدء في الخطوات التنفيذية للمشروع وكذلك معاينة المواقع المزمع تركيب البوابات بها وتحديد آلية الإنشاء والتوصيلات الكهربائية.

بهدف تحريك الراكد وضخ دماء جديدة

«الجمعية الطبية» تدعم المساعي الإصلاحية في «تدوير الصحة»

اكدت الجمعية الطبية الكويتية دعمها للمساعي الإصلاحية الادارية منها والفنية التي تقوم بها وزارة الصحة عبر «التدويرات» الاخيرة التي اعتمدتها بهدف تحريك الركود و ضخ دماء جديدة والإصلاح في بعض الأماكن التي كان يشوبها الخلل، مباركة للجميع بمناصبهم الجديدة، داعيه الى يضعوا الكويت نصب أعينهم والأمانة في خدمة المرضى.

واشار رئيس الجمعية الطبية الكويتية د.أحمد ثويني العنزي في تصريح صحافي الى أن المناصب الإدارية متمثلة في الادارات المركزية و المناطق الصحية والمستشفيات هي بوابة حساسة جدا في الإدارة الطبية وتمثل قطاع كبير من الخدمات الصحية، حيث يتحمل القيادات مسؤولية كبيرة في المهنية والعمل على مبدأ العدل والمساواة واتباع النظم الإدارية الراقية، منوها الى أن هذه المناصب تمثل موقع مهم في التواصل المهني بين الأقسام الفنية وقيادات الوزارة وأصحاب القرار

واوضح د.العنزي أن وزير الصحة استمع الى بعض الملاحظات التي نبهت لها الجمعية الطبية، كونها تمثل المجتمع المدني والطبي، فيما يخص بعض المسؤولين بهدف التقييم والإصلاح.

وكشف عن أن الجمعية الطبية الكويتية بصدد مخاطبة مجلس الأمة من خلال اللجنة الصحية للتعبير عن استياءها من بعض التصرفات الفردية الغير مهنية من قبل بعض النواب والتدخلات في الشؤون الطبية الفنية عن طريق وسائل الإعلام، والتي تمثل تشهير وتدخل في خصوصيات فنية بحته قد تهز الثقة بالكفاءات الوطنية بشكل خاطئ، والدعوة الى ايقاف التدخلات في العمل الفني الطبي ، مبينا ان الرقابة لمجلس الأمة مكفولة بالطرق الرسمية بعيدا عن التشهير، وان الجمعية اول المدافعين عن حقوق المرضى في الشكاوى اذا دعا الأمر الى ذلك، ولكن عبر القنوات الرسمية والبروتوكولات الإدارية الفنية